جامعـــــة محمــد خيضــر-بسكـــــرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

محاضرات في مقياس قـانون حمايـة المستـهلك

السنة الثالثة ليسانس، تخصص تسويق

السنـة الجامعيـة: 2023-2024م

المحاضرة التمهيدية: تقديم عام لمقياس قانون حماية المستهلك

يعرف الاستهلاك على أنه نشاط اقتصادي يتمثل في استخدام السلع والخدمات الاستهلاكية من إشباع الحاجات الإنسانية، يمارسه الإفراد ي المجتمع وفي كل مراحل أعمارهم، وبالتالي فهو يختلف عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى ،كالإنتاج و الادخار و الاستثمار و التوزيع و التسويق .....الخ ،و نتيجة لذلك فان كل أفراد المجتمع مستهلكون ، غير انه ليسوا جميعا كذلك إلا بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخرى ، و هؤلاء الذين نقصدهم في دراسة مقياس قانون حماية المستهلك كل المنتجين أو البائعين أو الموزعين أو كل متدخل في عملية توريد السلع و الخدمات للاستهلاك النهائي بالنسبة للمستهلك ، و على اعتبار طائفة المتدخلين قوة اقتصادية و اجتماعية ذات تأثير كبير على طائفة المستهلكين ،.لتملكها كل أدوات الإنتاج الحديثة و سيطرتها على حاجيات المستهلكين المادية منها و الخدماتية.

لذلك كان لابد من تسليط الضوء على موضوع حماية المستهلك ، لاسيما في زمن انفتحت فيه كل أبواب التجارة العالمية ، من اجل العمل على توفير قدر معقول من الحماية للمستهلك تكفل له الطمأنينةاتجاه ما يشتريه من سلع و خدمات بصورة مستمرة ، ا يصمان حصوله على سلع و الخدمات بجودة عالية و أسعار مناسبة ، إشباعا لحاجته و حفاظ على حياته و تحقيقا لرفاهيته ، في هذا الإطار حاول المشرع الجزائري من خلال تعديله لأول قانون متعلق بالمنافسة الحرة و هو الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 1995/01/25، عن طريق تقسيمه إلى نصين ، يتمثل الأول في الأمر رقم 03/3 المعدل و المتمم ، يظم قواعد و مبادئ المنافسة الحرة و وسائل حمايتها من الممارسات المنافية لها ، فيما يشمل النص الثاني في القانون رقم 02/04 المنظم للقواعد المطبقة على ممارسات التجارية، غير أن المشرع لم يكتف بمنع الممارسات التجارية التي تمس بالمصلحة الاقتصادية للمستهلكين ، بل تدخل أيضا لتحديد القواعد العامة لحماية المستهلكين طوال عملية عرض المنتوج أو الخدمة للاستهلاك اعتبارا لنوعيتها و تحقيقا لسلامتهم و أمنهم بموجب القانون رقم 03/09 المؤرخ في 2009/02/25 يتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش ، المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 09/18 المؤرخ في2018/06/10 .

تدور محاضرات مقياس قانون حماية المستهلك من خلال الإطار القانوني الأساسي رقم 03/09 ، الذي جاء بآليات و قواعد وقائية و ردعية أكثر صرامة لحماية المستهلك في مواجهة المتدخل بأسره ، باعتباره محورا لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، فينبغي أن تتصف هذه الحماية بالعدالة في موازينها لحقوق و واجبات و مصالح أطراف العلاقة التعاقدية ، أي أنه ليس المطلوب أن تكون حماية المستهلكين تعديا و على حساب الحقوق العادلة للطرف الآخر (أي المتدخل)، ذلك لان مثل هذا الأمر فيه أضرار بمصلحة المستهلكين ذاتهم المتوقعة حتما عند عزوف المنتجين عن إنتاج لسلع و الخدمات ، كما لا يجب أن تتخذ حماية المستهلكين صورة مناقضة لآليات السوق كنظام التسعير الجبري مثلا لبعض السلع و الخدمات الذي يتناقض مع آليات السوق و حرية التجارة و من ثم يضر بالمستهلكين لان التسعير الجبري لابد و أن يترتب عليه نقص العرض من السلع و الخدمات و بالتالي ظهور أسواق سوداء تفرض منطقها ، لاسيما من جانب ارتفاع الأسعار، تأسيسا على ما تم بيانه فإنه يمكن تغطية هذا المقياس بمجموعة من المحاضرات ضمن ثلاثة محاور هي:

المحور الأول :الإطار النظري لحماية المستهلك ونتناول فيه:

اولا : التطور التاريخي لحماية المستهلك.

ثانيا :مفهوم قانون حماية المستهلك وعقد الاستهلاك.

المحور الثاني : قواعد حماية المستهلك في ظل القانون قم 03/09 ونتناول فيه التالي:

اولا:الالتزام بالضمان المقرر في القانون رقم 03/09 .

ثانيا:الالتزام بالإعلام.

ثالثا: الالتزام العام بالسلامة.

رابعا: الالتزام بمطابقة المنتجات للمواصفات القانونية و القياسية.

المحور الثالث: الهيئات المكلفة بحماية المستهلك ونتناول فيه:

اولا: دور الهيئات الإدارية المكلفة بحماية المستهلك

ثانيا: دور الهيئات غير الإدارية المكلفة بحماية المستهلك

قائمة المراجع المعتمدة

أولا: النصوص القانونية-

القانون رقم 02/89 المؤرخ في 1989/02/07، يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، ج ج ر عدد 06 لسنة 1989، ملغى بموجب القانون رقم 03/09و.

- الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 /07/ 2003، المتعلق بالمنافسة، ج ج ر عدد 43 لسنة 2003 ، المعدل و المتمم.
- القانون رقم 04-02 المؤرخ في 2004/06/23، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج ج رعدد41 لسنة 2004المعدل والمتمم.
- القانون رقم 03/09، المؤرخ في 25 /02/ 2009، المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش ، ج ج ر عدد15 لسنة 2009، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 09/18 المؤرخ في 2018/06/10 ج ج ر عدد 35 لسنة 2018.
- القانون رقم 10/11 المؤرخ في22 /2011/06 ، يتعلق بالبلدية ، ج ج ر عدد37 لسنة 2011.
- القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12، المتعلق بالجمعيات، ج ج ر عدد 02 لسنة 2012.
- القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 /2012/02، يتعلق بالولاية، ج ج ر عدد 12 لسنة 2012.

- القانون رقم 04/04 المؤرخ في 2004/07/23، يتعلق بالتقييس ج ج ر عدد41 لسنة 2004.-
القانون رقم 08/04 المؤرخ في 2004/08/14 ، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج ج ر عد 52 لسنة 2008.
- المرسوم التنفيذي رقم 39/90 المؤرخ في1990/01/30 ، متعلق برقابة الجودة و قمع الغش ، ج ج رعدد05 لسنة 1990، معدل و متمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 315/01، المؤرخ في 2001/10/16 ، ج ج رعدد61 لسنة 2001.
- المرسوم التنفيذي رقم 366/90 المؤرخ في1990/11/10 ، متعلق بوسم السلع المنزلية غير الغذائية ، ج ج ر عدد 50 لسنة 1990. -
المرسوم التنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في2011/01/20، المتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة و صلاحياتها و عملها، ج ج ر عدد 04 لسنة 2011.
- المرسوم التنفيذي رقم 367/90 المؤرخ في 1990/11/10 ، يتعلق بوسم السلع الغذائية وعرضها ، ج ج ر عدد 50 لسنة 1990.

ثانيا: <u>المؤلفات</u>

- حسين بن الشيخ آث ملويا،**المنتقى في عقد البيع**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005 .

- بودالي محمد، **حماية المستهلك في القانون المقارن (دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي)**، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ، 2006.

- عاطف عبد الحميد حسن ، **حماية المستهلك** ، دار النهضة العربية ،مصر، 1996.

- عامر قاسم احمد القيسي ، **الحماية القانونية للمستهلك (دراسة في القانون المدني و المقارن)** ، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، سلطنة عمان ، 2002 .

- علي بولحية بن بوخميس ، **القواعد العامة لحماية المستهلك و القواعد المترتبة عنها في التشريع الجزائري** ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، 2000.-لعشب محفوظ، الاذعان في القانون المدني الجزائري والقانون المقارن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزار، 1990

- علي فتاك ، **تأثير المنافسة على الالتزام بضمان سلامة المنتوج** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 .

- خالد ممدوح إبراهيم ، **حماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية**، الدار الجامعية الإسكندرية 2007.

- ممدوح علي مبروك، **ضمان مطابقة المبيع في نطاق حماية المستهلك** ، دار النهضة العربية، مصر، 2008.-

ثالثا: الرسائل و المذكرات

- العيد حداد، **الحماية القانونية للمستهلك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة الدكتوراه في القانون ،كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2003.

- حساني علي، **الالتزام القانوني في الضمان للمنتوجات** ، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الحقوق ،جامعة تلمسان ،2012/2011

جرعوت الياقوت، **عقد البيع و حماية المستهلك في التشريع الجزائري**، مذكرة الماجستير في القانون، فرع العقود و المسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2002/2001.

- صياد صادق، **حماية المستهلك في ظل القانون الجديد رقم03/09 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش**،مذكرة الماجستير في الحقوق ، تخصص قانون أعمال ،2014/2013.

- عمار زغبي، **حماية المستهلك في الجزائر- نصا و تطبيقا** -، مذكرة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007 .

المقالات العلمية:

- علي بولحية بو خميس، **" جهاز الرقابة و مهامه في حماية المستهلك "**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، العدد39، 2002.